



التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد 25 أكتوبر 2026

الضبابية المحيطة بالذكاء الاصطناعي تعزز الطلب على استثمارات الملاذ الآمن وارتفاع أسعار النفط يعمق مخاطر التضخم ويعقد مهمة البنوك المركزية

التعليق على أداء الاسواق

اتجهت الأسواق العالمية خلال الأسبوع الماضي نحو تجنب المخاطر في ظل تصاعد المخاوف بشأن استدامة استثمارات الذكاء الاصطناعي، واستمرار التوترات في منطقة الشرق الأوسط، وتزايد الضغوط التضخمية. وفي الولايات المتحدة، تراجعت عائدات سندات الخزينة الأمريكية بالتزامن مع الموجة البيعية التي شهدتها أسهم شركات التكنولوجيا، إذ انخفضت العائدات على السندات لأجل 10 أعوام إلى أقل من 5%، فيما استقرت العائدات على السندات لأجل عامين بالقرب من 4.66%. وظل النشاط الاقتصادي قوياً، مع ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 57.6 نقطة وتراجع طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 194 ألف طلب، في حين أدى اشتداد الضغوط السعريّة إلى تعقيد آفاق السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 101.810 (-0.03%). وفي كندا، تسارع معدل التضخم الكلي إلى 3.1% على أساس سنوي، فيما أتاح العمل. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.4003 (-0.99%). وفي أوروبا، تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو إلى 51.9 نقطة، فيما أدى ضعف الاقتصاد الفرنسي وتزايد المخاوف المالية إلى اتساع فارق العائد على السندات لأجل 10 أعوام بين فرنسا وألمانيا إلى 178 نقطة أساس، مع ارتفاع عائدات السندات الفرنسية إلى 5.14%. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1202 (-0.33%). وفي المملكة المتحدة، تسارع معدل التضخم إلى 3.5% على أساس سنوي، بما زاد من تعقيد آفاق السياسة النقدية لبنك إنجلترا. وتراجعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.4% على أساس شهري، على الرغم من ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 53.1 نقطة. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3374 (+0.35%). وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ارتفع معدل التضخم الأساسي في اليابان إلى 2.1% على أساس سنوي، بما أبقى احتمالات مواصلة بنك اليابان إعادة السياسة النقدية إلى مستوياتها الطبيعية محط اهتمام الأسواق. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 156.87 (-0.73%). وفي الصين، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام، إلا أن ضعف الاستهلاك ظل مصدر قلق. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني المتداول خارج البر الرئيسي عند مستوى 6.6690 (-0.26%). وفي أستراليا، عززت تصريحات بنك الاحتياطي الأسترالي التي اتسمت بالتشدد توقعات رفع أسعار الفائدة، فيما تباطأ معدل التضخم في نيوزيلندا إلى 3.7% على أساس سنوي، مع استمرار تعرضه لضغوط ارتفاع أسعار الطاقة. وأنهى كل من الدولار الأسترالي والدولار النيوزيلندي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7036 (+1.30%) و0.5699 (+0.83%) على التوالي. وفي أسواق السلع، تلقت أسعار النفط دعماً من المخاطر الجيوسياسية، لينهي مزيج خام برنت تداولات الأسبوع عند مستوى 116.72 دولار أمريكي للبرميل، فيما تراجعت أسعار الذهب إلى أقل من 4,000 دولار أمريكي للأونصة تحت وطأة ضغوط السيولة. وفي أسواق الدخل الثابت، بلغ فارق العائد بين سندات الخزينة الأمريكية لأجل عامين و10 أعوام، ونظيرتها لأجل خمسة أعوام و30 عاماً، مستوى 30.845 (-5.395) نقطة أساس و51.402 (-3.686) نقطة أساس، على التوالي. وبصفة عامة، ظلت الأسواق تتأرجح بين الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة وتباين مؤشرات النمو الاقتصادي، ما ساهم في استمرار التقلبات الحادة في أسواق العملات والسندات والأسهم.

الولايات المتحدة وكندا

انتعاش سندات الخزينة الأمريكية مع تراجع العائدات على السندات لأجل 10 أعوام إلى أقل من 5% وانخفاض مؤشر ناسداك 100

استعادت سندات الخزينة الأمريكية جاذبيتها التقليدية باعتبارها من أصول الملاذ الآمن، في ظل تزايد المخاوف بشأن عوائد الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي، ما أدى إلى انتشار موجة بيعية واسعة النطاق طالت أسهم شركات التكنولوجيا. وتراجع مؤشر ناسداك 100 بنسبة 2.9% يوم الخميس، فيما خسر مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات نسبة 6.7% من قيمته، ما دفع المستثمرين إلى التحول نحو السندات الحكومية وسط تصاعد المخاوف بشأن آفاق النمو الاقتصادي. وانخفضت عائدات سندات الخزينة الأمريكية لأجل 10 أعوام إلى أقل من 5%، لتصل إلى نحو 4.97%، فيما تراجعت عائدات السندات الأقصر أجلاً بما يصل إلى 20 نقطة أساس. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار مزيج خام برنت إلى أكثر من 116 دولاراً أمريكياً للبرميل، في ظل تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، بدأت الأسواق تنظر بصورة متزايدة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة باعتباره تهديداً للنمو الاقتصادي، وليس مجرد مصدر لمخاطر التضخم. ونتيجة لذلك، تراجعت احتمالات رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بحلول نهاية العام إلى 90%، بما يعكس إعادة تقييم الأسواق للمخاطر الناجمة عن استمرار الضغوط التضخمية في مقابل تزايد المخاطر السلبية المحيطة بأفاق النمو الاقتصادي. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 101.810.

تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب الأمريكي إلى 57.6 نقطة مع انخفاض طلبات إعانة البطالة إلى 194 ألف طلب واشتداد الضغوط السعريّة

واصل النشاط الاقتصادي الأمريكي إظهار مرونته خلال شهر أكتوبر، بالتزامن مع تصاعد الضغوط التضخمية. وتراجعت القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات المركب الصادر عن مؤسسة ستاندرد آند بورز جلوبال إلى 57.6 نقطة، مسجلة ثاني أعلى مستوى لها منذ العام 2022، مع نمو الطلبات الجديدة بأسرع وتيرة في أربعة أعوام ونصف العام، واستمرار قوة مستويات التوظيف. وارتفعت أسعار البيع بأسرع وتيرة منذ أكثر من أربعة أعوام، في ظل زيادة تكاليف الطاقة والنقل والمواد الخام. وأظهرت بيانات سوق العمل قوة مماثلة، إذ تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية بمقدار 6 آلاف طلب إلى 194 ألف طلب، مسجلة أدنى مستوياتها في ثلاثة أشهر، فيما انخفض متوسط الطلبات لأربعة أسابيع إلى 197.75 ألف طلب، وهو أدنى مستوى يسجله منذ العام 2022. وفي الوقت ذاته، تم تعديل قراءة مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن جامعة ميتشيجان ورفعه إلى 48.0 نقطة، فيما استقرت توقعات

التضخم للعام المقبل عند 4.7%. وبصفة عامة، تؤكد مرونة النشاط الاقتصادي واستمرار الضغوط السعرية المرتفعة صعوبة البيئة التي تواجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي في تحديد توجهات السياسة النقدية.

تسارع معدل التضخم في كندا إلى 3.1% على أساس سنوي في سبتمبر مع تراجع مؤشرات التضخم الأساسي إلى 1.8%
تسارع معدل التضخم السنوي في كندا إلى 3.1% في سبتمبر، مقابل 3.0% في أغسطس، إلا أنه ظل أقل من توقعات الاقتصاديين البالغة 3.2%، في ظل ارتفاع أسعار البنزين بنسبة 27.8% على أساس سنوي. إلا أنه على الرغم من ذلك، اعتدلت الضغوط السعرية الأساسية، إذ تراجع مقياس التضخم الأساسي وفق الوسيط والمتوسط المقتطع لبنك كندا إلى 1.9% و 1.8%، على التوالي، فيما استقر معدل التضخم الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة عند 2.1%. وارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.1% على أساس شهري، فيما تراجعت نسبة مكونات مؤشر أسعار المستهلكين التي تسجل زيادات تبلغ 3% أو أكثر إلى 29.2% مقابل 34.2%. كما ساهم تباطؤ تضخم أسعار المواد الغذائية في تخفيف الضغوط على المستهلكين، مع ارتفاع الأسعار بنسبة 1.7% على أساس سنوي. وتمنح هذه التطورات بنك كندا قدراً من المرونة قبيل قراره بشأن السياسة النقدية المقرر في 28 أكتوبر، إلا أن ارتفاع تكاليف الطاقة وتزايد توقعات التضخم والتوترات التجارية مع الولايات المتحدة ما تزال تعقد آفاق السياسة النقدية. وفي الوقت ذاته، تراجعت مستويات التوظيف بمقدار 41.2 ألف وظيفة منذ ديسمبر 2025، بما يسلط الضوء على مواطن الضعف الكامنة في الاقتصاد الكندي. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.4003.

أوروبا والمملكة المتحدة

اتساع فارق العائد على السندات لأجل 10 أعوام بين فرنسا وألمانيا إلى 178 نقطة أساس مع ارتفاع عائدات السندات الفرنسية إلى 5.14%
تعرضت أسواق السندات السيادية الفرنسية لضغوط متجددة، في ظل تزايد حالة عدم اليقين السياسي والمخاوف المالية وتدهور معنويات المستثمرين تجاه المخاطر، ما أدى إلى تكثيف عمليات البيع. واتسع فارق العائد بين السندات الحكومية الفرنسية والألمانية لأجل 10 أعوام بما يصل إلى 19 نقطة أساس ليبلغ 178 نقطة أساس، مسجلاً أعلى مستوياته منذ أواخر العام 2011. وارتفع العائد على السندات الفرنسية لأجل 10 أعوام إلى 5.14%، وهو أعلى مستوى يسجله منذ العام 2002، فيما صعدت عائدات السندات لأجل عامين بمقدار 11 نقطة أساس إلى 3.86%. كما تراجع مؤشر الأسهم الفرنسي كاك 40 بنسبة 2.19% خلال الأسبوع، بما يعكس اتساع نطاق المخاوف بشأن الآفاق الاقتصادية والسياسية لفرنسا قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة العام المقبل. وساهم ارتفاع أسعار الطاقة ومحدودية السيولة في الأسواق وتصفية مراكز تجارة الفائدة القائمة على الرافعة المالية في تفاقم موجة البيع. وعلى الرغم من أن آليات الحماية المالية في أوروبا أصبحت أقوى مما كانت عليه خلال أزمة الديون السيادية، إلا أن استمرار تدهور الأوضاع قد يؤدي إلى امتداد الضغوط إلى أسواق السندات الأخرى في منطقة اليورو، ويزيد من تعقيد قرارات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1202.

تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو إلى 51.9 نقطة مع انكماش النشاط الاقتصادي في فرنسا عند 48.4 نقطة وتباطئه في ألمانيا إلى 52.8 نقطة

تباطأ نمو نشاط القطاع الخاص في منطقة اليورو خلال شهر أكتوبر، إذ تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 51.9 نقطة مقابل 53.1 نقطة في سبتمبر، مسجلاً أدنى مستوياته منذ يونيو. وساهم ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل في اشتداد الضغوط التضخمية، فيما تراجعت ثقة الشركات إلى أدنى مستوياتها في خمسة أشهر، وكاد نمو التوظيف أن يتوقف. وفي ألمانيا، انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 52.8 نقطة من 53.8 نقطة، مسجلاً الشهر الرابع على التوالي ضمن نطاق التوسع، على الرغم من استمرار النمو المحدود للأعمال الجديدة. وفي المقابل، شهد النشاط الاقتصادي في فرنسا تدهوراً أكثر حدة، إذ تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 48.4 نقطة مقابل قراءته السابقة البالغة 51.1 نقطة، بما يشير إلى عودة النشاط إلى نطاق الانكماش في ظل حالة عدم اليقين السياسي والضغوط المالية وتشنيد الأوضاع التمويلية. وانخفض مؤشر نشاط قطاع الخدمات الفرنسي إلى 48.4 نقطة، فيما تراجع مؤشر قطاع التصنيع إلى 49.3 نقطة. وعلى الرغم من ارتفاع طلبات التصدير للشهر الثالث على التوالي في منطقة اليورو، فإن ضعف الطلب المحلي واستمرار ضغوط التكاليف يزيديان من تعقيد آفاق السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي قبيل قراره المقرر في 29 أكتوبر.

تسارع معدل التضخم في المملكة المتحدة إلى 3.5% على أساس سنوي مع ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 53.1 نقطة في أكتوبر
تسارع معدل التضخم في المملكة المتحدة إلى 3.5% على أساس سنوي في سبتمبر، مقابل 3.1% في أغسطس، مسجلاً أعلى مستوياته في 11 شهراً، في ظل ارتفاع أسعار البنزين والديزل وزيادة الضغوط على تكاليف معيشة الأسر. وارتفع معدل تضخم قطاع الخدمات إلى 3.7%، فيما تسارع نمو أسعار مدخلات المنتجين إلى 8.3% على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط الأجور باستثناء المكافآت بنسبة 3.7% على أساس سنوي خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في أغسطس، فيما تراجع معدل البطالة إلى 4.7%. إلا أن مبيعات التجزئة انخفضت بنسبة 0.4% على أساس شهري في سبتمبر، متجاوزة التوقعات التي أشارت إلى تراجع بنسبة 0.1%، بما يعكس ظهور مؤشرات على ضعف الإنفاق الاستهلاكي. وفي المقابل، ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 53.1 نقطة في أكتوبر، مقابل 52.0 نقطة، مسجلاً أعلى قراءة له منذ فبراير، بدعم من نمو الطلبات الجديدة وزيادة إنتاج قطاع التصنيع والطلب على التكنولوجيا المرتبطة بالنكاء الاصطناعي. وعززت قوة النشاط الاقتصادي واستمرار الضغوط التضخمية التوقعات بأن يرفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة في 5 نوفمبر، إذ تشير تسعيرات أسواق المبادلات حالياً إلى احتمال بنسبة 95% لإقرار زيادة بمقدار 25 نقطة أساس، في حين يلقى ضعف الطلب على التجزئة وارتفاع تكاليف الطاقة للأسر بظلالهما على آفاق النمو الاقتصادي. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3374.

ارتفاع التضخم الأساسي في اليابان إلى 2.1% على أساس سنوي في سبتمبر متجاوزاً المستوى المستهدف لبنك اليابان البالغ 2%

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في اليابان، الذي يستتني أسعار الغذاء الطازج، بنسبة 2.1% على أساس سنوي في سبتمبر، متجاوزاً المستوى المستهدف لبنك اليابان البالغ 2% للمرة الأولى هذا العام. كما تسارع معدل التضخم الأساسي الذي يستتني أسعار الغذاء الطازج والطاقة إلى 2.4%، فيما ارتفعت أسعار الخدمات بنسبة 1.5% على أساس سنوي، مسجلة أسرع وتيرة نمو منذ مارس. وساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية والفنادق والمياه في استمرار الضغوط التضخمية، إلا أن إجراءات تخفيف الضرائب المفروضة على البنزين وانخفاض أسعار الأرز بنسبة 20.6% على أساس سنوي ساهما في الحد من حدة هذه الضغوط جزئياً. وعززت البيانات التوقعات بمواصلة بنك اليابان إعادة السياسة النقدية إلى مستوياتها الطبيعية، إذ تشير تسعيرات أسواق المبادلات إلى احتمال يبلغ نحو 75% لإقرار رفع أسعار الفائدة مرة أخرى بحلول نهاية العام. وارتفع الين الياباني أمام الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوياته في شهر، مع تزايد الطلب على أصول الملاذ الآمن وسط التقلبات التي شهدتها أسواق الأسهم العالمية. ومع ذلك، فإن اعتماد اليابان على واردات الطاقة والمواد الغذائية يجعل آفاق التضخم عرضة لتداعيات تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 156.87.

تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين إلى 4.5% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام مع ارتفاع الإنتاج الصناعي بنسبة 5.5% نما الاقتصاد الصيني بنسبة 4.5% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام، متسارعاً عن 4.3% في الربع الثاني، ليرتفع معدل النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام إلى 4.6%، ضمن النطاق السنوي المستهدف للحكومة الصينية البالغ 4.5%-5.0%. وارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 5.5% على أساس سنوي في سبتمبر، مسجلاً أقوى وتيرة نمو في ستة أشهر، بدعم من قطاع التصنيع والصادرات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. إلا أن مبيعات التجزئة ارتفعت بنسبة 1.1% فقط، بما يعكس استمرار ضعف الاستهلاك المحلي في ظل التراجع الممتد في القطاع العقاري وفقر أوضاع سوق العمل. كما ظلت استثمارات البنية التحتية تواجه ضغوطاً، على الرغم من تسارع وتيرة إصدار سندات الحكومات المحلية وتقديم دعم مالي مستهدف. ومع تزايد اعتماد النمو الاقتصادي على الطلب الخارجي والاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا، تشكل التوترات التجارية وضعف الطلب العالمي مخاطر كبيرة على آفاق النمو. ومن المتوقع أن يواصل صناع السياسة الاقتصادية العمل بتدابير التحفيز الحالية، مع الحد من اتخاذ إجراءات تيسير إضافية، في ظل تحول الاهتمام بصورة متزايدة نحو آفاق النمو الاقتصادي للعام 2027. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.6690.

بنك الاحتياطي الأسترالي يحذر من تدهور ملموس في آفاق التضخم مع ارتفاع احتمالات رفع أسعار الفائدة في نوفمبر إلى 50% حذر نائب محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي أندرو هاوزر من تدهور آفاق التضخم في أستراليا بصورة ملموسة مقارنة بتوقعات البنك المركزي الصادرة في أغسطس، ما عزز التوقعات بإقرار رفع أسعار الفائدة مرة أخرى في نوفمبر. وساهم ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف التكنولوجيا المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتوسع في استثمارات مراكز البيانات في زيادة الضغوط التضخمية، فيما تجاوزت أسعار النفط المرتفعة الافتراضات التي استندت إليها التوقعات السابقة. وعقب تصريحات هاوزر، أشارت تسعيرات أسواق المبادلات إلى ارتفاع احتمالات رفع أسعار الفائدة في 3 نوفمبر إلى نحو 50%، مقابل نحو 30% سابقاً، فيما أصبحت الأسواق تسعر بالكامل زيادة بمقدار 25 نقطة أساس بحلول فبراير. وارتفع الدولار الأسترالي وصعدت عائدات السندات الحكومية لأجل ثلاثة أعوام عقب هذه التصريحات. وعلى الرغم من أن بنك الاحتياطي الأسترالي شدد سياسته النقدية بصورة كبيرة بالفعل خلال العام الحالي، إلا أن ظهور مؤشرات على ضعف سوق العمل يزيد من تعقيد قراره. وستكون بيانات التضخم المرتقبة للربع الثالث من العام حاسمة في تحديد مدى الحاجة إلى مواصلة تشديد السياسة النقدية لمنع ترسخ توقعات التضخم. وأنهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7036.

تباطؤ معدل التضخم في نيوزيلندا إلى 3.7% على أساس سنوي في الربع الثالث مع ارتفاع احتمالات رفع سعر الفائدة النقدي الرسمي إلى 85% تباطأ معدل تضخم أسعار المستهلكين في نيوزيلندا إلى 3.7% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام، مقابل 4.1% في الربع الثاني، وجاء أقل من توقعات الاقتصاديين البالغة 3.8%. وارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.7% على أساس ربع سنوي، بأقل من التوقعات أيضاً، إذ ساهم انخفاض أسعار البنزين في اعتدال معدل تضخم السلع والخدمات القابلة للتجارة إلى 4.3% على أساس سنوي. إلا أن معدل التضخم الأساسي الذي يستتني أسعار الغذاء والطاقة والوقود ارتفع إلى 2.9% مقابل 2.5%، فيما ظل تضخم السلع والخدمات غير القابلة للتجارة مرتفعاً عند 3.3%. وما يزال ارتفاع تكاليف الوقود والكهرباء والبناء يهدد آفاق انحسار التضخم، إذ يتوقع بعض الاقتصاديين أن يتجاوز معدل التضخم 4.5% في الربع الرابع من العام. ونتيجة لذلك، رفعت الأسواق احتمالات زيادة سعر الفائدة النقدي الرسمي لبنك الاحتياطي النيوزيلندي بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعه المقرر في 28 أكتوبر إلى 85%. وتراجع الدولار النيوزيلندي فور صدور البيانات، متأثراً بقراءة التضخم الكلي التي جاءت أقل من المتوقع، على الرغم من استمرار الضغوط السعرية المحلية التي تعزز التوقعات بمواصلة تشديد السياسة النقدية. وأنهى الدولار النيوزيلندي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5699.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30800.

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1239	1.1183	1.1261	1.1202	1.1050	1.1300	1.1247
GBP	1.3327	1.3299	1.3419	1.3374	1.3285	1.3560	1.3376
JPY	158.02	156.08	158.6	156.87	155.05	157.75	155.69
CHF	0.8240	0.8192	0.8270	0.8250	0.8155	0.8350	0.8159

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com